

أثر السياسة المالية على الناتج الفلاحي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (2000-2023) Impact of Fiscal Policy on Agricultural Output in Algeria: Econometric Study for the period (2000-2023)

نور الهدى عمارة *

Nor elhouda Amara

جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي (الجزائر)، norelhouda.amara@univ-oeb.dz

تاريخ الاستلام: 2024/10/15 ؛ تاريخ القبول: 2024/12/09 ؛ تاريخ النشر: 2024/12/18

ملخص: سعت الحكومة الجزائرية إلى تطوير القطاع الفلاحي وتحسين أدائه عبر مختلف السياسات والإصلاحات الهادفة إلى الرفع من الإنتاج الفلاحي واستدامته، وكان من القطاعات التي أولتها الدولة أهمية بالغة ضمن مخططاتها التنموية، وتهدف هذه الدراسة إلى البحث في أثر أدوات السياسة المالية (الإنفاق العام والإيرادات العامة) على الناتج الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023).

وقد توصلت الدراسة إلى أن الإنفاق العام لا يؤثر على الناتج الفلاحي في الأجل القصير، لكن له تأثير موجب على الناتج الفلاحي في الأجل الطويل، أما الإنفاق الفلاحي فلا يؤثر على الناتج الفلاحي في الأجلين القصير والطويل، أما بالنسبة لإيرادات قطاع المحروقات فهي لا تؤثر على الناتج الفلاحي في الأجل القصير، ولها تأثير سلبي على الناتج الفلاحي في الأجل الطويل، في حين أن الإيرادات خارج المحروقات تؤثر إيجابيا على الناتج الفلاحي في الأجل القصير والطويل.

كلمات مفتاحية: سياسة مالية، إيرادات عامة، نفقات عامة، إنفاق فلاحي، ناتج فلاحي.

تصنيفات JEL : E62 ؛ Q01

Abstract:

The Algerian government sought to develop the agricultural sector and improve its performance through various policies and reforms aimed at increasing and sustaining agricultural production, and it was one of the sectors to which the state attached great importance within its development plans, and this study aims to investigate the impact of fiscal policy instruments (public expenditure and public revenues) on agricultural output in Algeria during the period (2000-2023).

The study found that public spending does not affect agricultural output in the short term, but has a positive impact on agricultural output in the long term, while agricultural spending does not affect agricultural output in the short and long term, while revenues from the hydrocarbon sector do not affect agricultural output in the short term, and have a negative impact on agricultural output in the long term, while non-hydrocarbon revenues positively affect agricultural output in the short and long term.

Keywords: fiscal policy, Public Revenues, Public Expenditure, Agricultural spending, agricultural output.

JEL Classification Cdoes : E62 ؛ Q01

*-المؤلف المرسل: نور الهدى عمارة، البريد الإلكتروني: norelhouda.amara@univ-oeb.dz

تمهيد

تستخدم الحكومات السياسة المالية في التأثير على الظروف الاقتصادية، من خلال السياسات الضريبية المنتهجة وتغيير مستوى وتركيب الإنفاق الحكومي، فإما أن يتبع صناع السياسة المالية سياسة توسعية في فترات الركود بزيادة الطلب الكلي عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض معدلات الضريبة، وعلى النقيض من ذلك يتم اتباع سياسة انكماشية إذا تم تخفيض الطلب من خلال تقليص حجم الإنفاق العام وذلك في فترات الانتعاش.

تلعب السياسة المالية دورا بارزا في تعزيز النمو الاقتصادي القوي والمستدام، وقد زادت أهمية هذه السياسة أثناء الأزمة المالية العالمية، حيث تدخلت الحكومات لدعم الأنظمة المالية وتحفيز النمو والتخفيف من تأثير الأزمة على الطبقات الفقيرة. يعد القطاع الفلاحي من القطاعات الاقتصادية الهامة، حيث يلعب دورا بارزا في تحقيق التنوع الاقتصادي وزيادة قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات وكذا الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، وتوفير فرص العمل. وقد أولت الجزائر على غرار باقي دول العالم أهمية بالغة للقطاع الفلاحي، فقد لجأت عبر العديد من المخططات التنموية إلى تحسين أداء هذا القطاع وتطويره كقطاع استراتيجي يكفل تحقيق الأمن الغذائي، وتضمنت تلك البرامج سياسة مالية توسعية من خلال زيادة الإنفاق العام على هذا القطاع، وذلك بالرفع من قيمة المخصصات الموجهة له، بالإضافة إلى انتهاج سياسات ضريبية تحفيزية لدعم هذا القطاع. إشكالية الدراسة: من خلال ما تطرقنا إليه، جاءت إشكالية الدراسة للبحث في أثر أدوات السياسة المالية على الناتج الفلاحي بالجزائر خلال الفترة (2000-2023)، وعليه يمكن صياغة إشكالية الدراسة في التساؤل التالي:

هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغيرات السياسة المالية على الناتج الفلاحي الجزائري في الفترة (2000-2023)؟
الأسئلة الفرعية: من خلال إشكالية الدراسة يمكن طرح جملة من الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يوجد أثر للإنفاق العام على الناتج الفلاحي في الجزائر خلال الأجلين القصير والطويل عند مستوى معنوية 5%؟
- هل يوجد أثر للإنفاق الفلاحي على الناتج الفلاحي في الجزائر خلال الأجلين القصير والطويل عند مستوى معنوية 5%؟
- هل يوجد أثر لإيرادات المحروقات على الناتج الفلاحي في الجزائر خلال الأجلين القصير والطويل عند مستوى معنوية 5%؟
- هل يوجد أثر للإيرادات خارج المحروقات والناتج الفلاحي في الجزائر خلال الأجلين القصير والطويل عند مستوى معنوية 5%؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

- يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للإنفاق العام على الناتج الفلاحي في الجزائر خلال الأجلين القصير والطويل عند مستوى معنوية 5%؛
- يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للإنفاق الفلاحي على الناتج الفلاحي في الجزائر خلال الأجلين القصير والطويل عند مستوى معنوية 5%؛
- يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لإيرادات قطاع المحروقات على الناتج الفلاحي في الجزائر خلال الأجلين القصير والطويل عند مستوى معنوية 5%؛
- يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للإيرادات خارج قطاع المحروقات على الناتج الفلاحي في الجزائر خلال الأجلين القصير والطويل عند مستوى معنوية 5%.

أهداف الدراسة: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى ما يلي:

- التعرف على أهم التطورات التي شهدتها المالية العامة (النفقات العامة والإيرادات العامة) في الجزائر خلال فترة الدراسة؛
- معرفة حجم الإنفاق الحكومي على القطاع الفلاحي خلال فترة الدراسة؛

- معرفة مساهمة الناتج الفلاحي في إجمالي الناتج المحلي خلال نفس الفترة؛
- دراسة وتحليل أثر أدوات السياسة المالية (الإنفاق العام والإيرادات العامة) على الناتج الفلاحي في فترة الدراسة.
أهمية الدراسة: تعود أهمية هذه الدراسة إلى أهمية السياسة المالية للدولة في الرفع من معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، من خلال زيادة الإنفاق العام على القطاعات الإنتاجية المختلفة مثل القطاع الفلاحي، هذا الأخير الذي يعد مصدرا لتحقيق التنويع الاقتصادي، ومداخل خارج قطاع المحروقات. فلهذه الدراسة أهمية كبيرة في إبراز أثر السياسة المالية وخاصة الإنفاق الحكومي على القطاع الفلاحي في الرفع من الناتج الفلاحي الجزائري.
منهجية الدراسة: من أجل معالجة إشكالية الدراسة والإجابة عن الأسئلة المطروحة، وكذا اختبار فرضيات الدراسة، تم الاعتماد على المنهج التحليلي والاستقرائي، وذلك بدراسة وتحليل مختلف التطورات التي شهدتها الإيرادات العامة بشقيها والإنفاق الحكومي وبالأخص الإنفاق الفلاحي، وكذا تطورات الناتج المحلي الإجمالي والناتج الفلاحي خلال فترة الدراسة (2000-2023). ولدراسة طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة، تم استخدام النموذج القياسي الذي يمكننا من اختبار أثر أدوات السياسة المالية على الناتج الفلاحي بالاعتماد على برنامج Eviews.

حدود الدراسة: تتمثل حدود الدراسة في ما يلي:

الحدود الزمانية: تناولت الدراسة أثر أدوات السياسة المالية (الإنفاق العام والإيرادات العامة) على الناتج الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)، وكان عام 2000 هو البداية لهذه الدراسة نظرا للإصلاحات المالية والاقتصادية التي أطلقتها الحكومة فيه، كما تضمنت هذه الفترة العديد من الأزمات العالمية التي واجهتها الحكومة من خلال أدوات سياستها المالية.
الحدود المكانية: سلطت هذه الدراسة الضوء على تطورات كل من أدوات السياسة المالية والناتج الفلاحي والعلاقة بينهما في الاقتصاد الجزائري.

الدراسات السابقة:

- دراسة (لوالية فوزي وآخرون، 2020)، بعنوان أثر السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر "الفترة (1997-2017) أنموذجا"، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر أدوات السياسة المالية (الإيرادات العامة والنفقات العامة) على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1997-2017).

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الزيادة في الإيرادات العامة بمعدل وحدة واحدة أدت إلى الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بقيمة 0.93، وهذا ما يتفق مع افتراضات النظرية الاقتصادية، أما التوسع في النفقات العامة بوحدة واحدة يؤدي إلى الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بما يعادل قيمة 1.52 وهذا لا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية.

- دراسة (الواعر لخميسي، 2022)، بعنوان أثر بعض المتغيرات التكميلية على قيمة الناتج الفلاحي في الجزائر دراسة قياسية: باستخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي (Var)، حاولت هذه الدراسة الكشف عن طبيعة العلاقة بين قيمة الناتج الفلاحي مع بعض المتغيرات التكميلية (الإنفاق الحكومي، الرقم القياسي لأسعار المنتجين، الواردات والصادرات الفلاحية) في الجزائر للفترة (1983-2018)، باستخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي. وقد توصلت إلى أن مساهمة المتغيرات التكميلية في قيمة الناتج الفلاحي محدودة ومتباينة من حيث الأثر والزمن، مما يجعلها لا تتوافق وطموحات السياسة الفلاحية في الجزائر.

- دراسة (Abimbola Oladipo, 2020)، المعنونة بـ "أثر السياسة المالية على الناتج الفلاحي في نيجيريا (Impact of Fiscal Policy on Agricultural Output in Nigeria)"، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر السياسة المالية على الناتج الزراعي في نيجيريا خلال الفترة (1980-2017)، وقد تم استخدام جذر الوحدة لديكي فولر والتكامل المشترك لجوهانسن ونموذج تصحيح خطأ المتجه. يُظهر اختبار جذر الوحدة الذي تم إجراؤه أن المتغيرات كانت متكاملة من الدرجة الأولى أي I

(1)، مما يعني أن المتغيرات ثابتة عند الفرق الأول، أظهرت نتائج التكامل المشترك وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين المتغيرات، تُظهر نتيجة الانحدار أن الإنفاق الرأسمالي الحكومي على الزراعة له تأثير إيجابي ومهم على الناتج الزراعي، في حين أن الإنفاق الحكومي المتكرر على الزراعة له أيضا تأثير إيجابي على الناتج الزراعي في نيجيريا. ذلك وتوصي الدراسة بأن تزيد الحكومة من مخصصات الميزانية الرأسمالية لهذا القطاع بشكل متنسق نظرا لأهميته لتنمية القطاع والاقتصاد الوطني، وتقترح الدراسة كذلك ضرورة تشجيع الحكومة لتدابير السياسة المالية التوسعية لأنها ستلعب دورا حيويا في نمو الزراعة في نيجيريا.

I - تطور السياسة المالية والناتج الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023):

نحاول خلال هذا الجزء من الدراسة التعرف على أهم التطورات التي شهدتها المالية العامة في الجزائر، من خلال دراسة وتحليل تطور كل من الإيرادات والنفقات العامة ومساهمتها في إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (2000-2023)، كما قمنا بتتبع مختلف التطورات التي شهدها كل من الإنفاق الحكومي على القطاع الفلاحي والناتج الفلاحي خلال نفس الفترة.

I - 1 تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2023):

إن الإيرادات العامة في الجزائر اعتمدت في تكوينها بشكل كبير ولسنوات طويلة على العوائد المتأتية من قطاع المحروقات، هذا الأخير الذي شهد عدة تقلبات طوال فترة الدراسة، فقد سعت الحكومة إلى تنويع مصادر الدخل، والإيرادات خارج المحروقات.

الجدول (01): تطور الإيرادات العامة وإجمالي الناتج المحلي في الجزائر للفترة (2000-2023)

السنوات	اجمالي الإيرادات العامة	إيرادات المحروقات (الجبائية البترولية)	إيرادات خارج المحروقات (الجبائية العادية)	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة إيرادات الجبائية البترولية إلى إجمالي الناتج المحلي	نسبة إيرادات الجبائية العادية إلى إجمالي الناتج المحلي
2000	1124,90	720	404,9	4098,8	17,57	9,88
2001	1389,70	840,6	549,1	4227,1	19,88	12,99
2002	1576,60	916,4	660,2	4522,8	20,26	14,60
2003	1525,50	836,06	689,44	5247,5	15,93	13,14
2004	1606,30	862,2	744,1	6150,4	14,02	12,10
2005	1713,90	899	814,9	7562	11,89	10,78
2006	1841,90	916	925,9	8514,8	10,76	10,87
2007	1949,05	973	976,05	9362,7	10,39	10,42
2008	2902,48	1715,4	1187,08	11042,7	15,53	10,75
2009	3275,36	1927	1348,36	9968	19,33	13,53
2010	3074,60	1501,7	1572,9	11991,6	12,52	13,17
2011	3489,81	1529,4	1960,41	14519,8	10,53	13,50
2012	3804,03	1519,04	2284,99	16208,7	9,37	14,10
2013	3895,31	1615,9	2279,41	16643,8	9,71	13,69
2014	3927,74	1577,73	2350,01	17205,1	9,17	13,66
2015	4552,54	1722,94	2829,6	16712,7	10,31	16,93
2016	5011,58	1682,55	3329,03	17514,6	9,61	19,00
2017	6047,90	2126,7	3921,2	18594,14	11,44	21,09
2018	6389,90	2349,6	4040,3	20189,6	11,64	20,01
2019	6601,60	2518,5	4083,1	20284,2	12,42	20,13
2020	5114,08	1394,7	3719,38	18383,8	29,22	77,92
2021	5915,40	1927,05	3988,35	22021,6	8,75	18,11
2022	9542,10	5507,7	4034,4	27688,9	19,89	14,57
2023	10718,10	5577	5141,1	32588,7	17,11	15,77

المصدر:

- Minister Des Finances, DGT, Situation Résumée des Opérations du Trésor pour la période, 2000-2021);
- la Banque d'Algérie, RAPPORT ANNUEL de la Banque d'Algérie EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE, 2022 -2023).

من خلال الجدول أعلاه نجد أن حجم الإيرادات العامة عرف ارتفاعا مستمرا منذ عام 2000، حيث انتقل إجمالي الإيرادات من 1124,90 مليار دينار إلى 10718,10 مليار دينار في عام 2023. أما مساهمة الإيرادات العامة في إجمالي الناتج المحلي فقد بلغت 27,44٪ عام 2000، وهي نسبة ليست بالبعيدة عن تلك التي حققتها عام 2023 والتي تمثلت في 32,89٪.

تمثل الإيرادات البترولية مصدرا هاما للإيرادات العامة في الجزائر، رغم تراجع أهميتها خلال السنوات الماضية في ظل جهود الدولة لتنويع الإيرادات الحكومية، فقد تراجعت مساهمة إيرادات الجباية البترولية في إجمالي الإيرادات العامة من 64٪ في عام 2000 إلى 52,03٪ في عام 2023.

وقد تعرضت حصيلة الإيرادات البترولية خلال فترة الدراسة لتقلبات كبيرة، فقد شهدت تراجعا ملحوظا في بعض السنوات التي وقعت فيها صدمات نفطية بسبب أزمات مختلفة، مثل تداعيات الأزمة المالية العالمية لعام 2008، والأزمة النفطية التي شهدتها العالم خلال السداسي الثاني من عام 2014، وكذا جائحة كوفيد- 2019، وآخرها الحرب الروسية-الأوكرانية عام 2022، أدت كل تلك الأحداث إلى انخفاض حاد في أسعار النفط في الأسواق العالمية، إثر انخفاض الطلب العالمي عليه، مما نجم عنه تراجع في الصادرات النفطية ومن ثم تراجع حصيلة عائداتها.

في حين أن نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في إجمالي الإيرادات العامة تسير في اتجاه تصاعدي بفضل جهود تنويع الإيرادات، من خلال تعزيز حصيلة الإيرادات الضريبية لرفع مناعة الموازنة العامة إزاء تقلبات أسواق النفط، فقد طبقت الجزائر إصلاحات في إدارة الضرائب والجمارك أدت إلى تعزيز الإيرادات الضريبية، حيث ارتفعت مساهمة الإيرادات من الجباية العادية في إجمالي الإيرادات العامة من 36 ٪ عام 2000 إلى 47,97٪ في عام 2023.

تأثرت أوضاع المالية العامة في الجزائر بتداعيات جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، فقد تراجع إجمالي الإيرادات العامة خلال عام 2020 بنسبة بلغت حوالي 22,53٪، حيث تراجعت الجباية البترولية بنسبة بلغت حوالي 44,62٪، جراء تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية بسبب انخفاض الطلب على النفط نظرا لتراجع النشاط الاقتصادي وانخفاض استهلاك الطاقة الأحقورية، حيث تراجع المتوسط السنوي لسعر سلة خامات أوبك بنسبة بلغت حوالي 35.2٪. يسجل حوالي 41.5 دولار للبرميل في عام 2020، مقارنة بحوالي 64 للبرميل في عام 2019، كما تراجعت إيرادات الجباية العادية بنسبة 8,9٪. فقد نتج عن ذلك انكماش في حجم الناتج المحلي الإجمالي والذي بلغت قيمته 18383,8 مليار دينار عام 2020، أي ما يمثل انخفاضا بنسبة 9,37٪ مقارنة بسنة 2019.

وشهدت أوضاع المالية العامة في الجزائر تحسنا خلال عام 2023 مواصلة التطور الإيجابي المحقق خلال عامي 2021 و 2022، بعد تراجعها بسبب تداعيات جائحة كوفيد 19 خلال عام 2020 .

أدى ارتفاع أسعار النفط العالمية خلال عام 2023 إلى زيادة حصيلة الإيرادات البترولية، الأمر الذي ساهم في تعزيز الوضع المالي للدولة، كما ساهم ارتفاع الإيرادات الضريبية في دعم أوضاع المالية العامة خلال العام المذكور.

ارتفع إجمالي الإيرادات العامة خلال عام 2023 بنسبة بلغت حوالي 109.58 ٪ لتصل إلى حوالي 10718,1 مليار دينار مقارنة بعام 2020، ما يمثل حوالي 32.89 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، جاء ذلك كمحصلة لزيادة الإيرادات البترولية

بنسبة بلغت حوالي 300 ٪ لتصل إلى حوالي 5577 مليار دينار، وزيادة الإيرادات الضريبية بنسبة بلغت حوالي 38.22 ٪ لتصل إلى حوالي 5141,1 مليار دينار خلال العام المذكور.

I - 2 تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2023):

لعبت النفقات العامة دورا بارزا في تطور الاقتصاد الوطني، فقد شهدت زيادة كبيرة منذ عام 2000، حيث تمكنت النفقات العامة من خلال نفقات التجهيز من تحفيز النشاط الاقتصادي،

الجدول (02): تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة (2000-2023)

السنوات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	إجمالي الانفاق العام	الناتج المحلي الإجمالي	نفقات التسيير بالنسبة للناتج المحلي	نفقات التجهيز بالنسبة للناتج المحلي
2000	856,19	321,93	1178,12	4098,8	20,89	7,85
2001	963,63	357,4	1321,03	4227,1	22,80	8,45
2002	1097,72	452,93	1550,65	4522,8	24,27	10,01
2003	1122,76	567,41	1690,17	5247,5	21,40	10,81
2004	1251,05	640,71	1891,76	6150,4	20,34	10,42
2005	1245,13	806,91	2052,04	7562	16,46	10,67
2006	1437,87	1015,14	2453,01	8514,8	16,89	11,92
2007	1673,39	1435,17	3108,56	9362,7	17,87	15,33
2008	2217,78	1973,28	4191,06	11042,7	20,08	17,87
2009	2300,02	1946,31	4246,33	9968	23,07	19,52
2010	2659,07	1807,83	4466,9	11991,6	22,18	15,076
2011	3879,2	1974,3	5853,5	14519,8	26,72	13,60
2012	4782,63	2275,54	7058,17	16208,7	29,51	14,04
2013	4131,54	1892,59	6024,13	16643,8	24,82	11,37
2014	4494,33	2501,44	6995,77	17205,1	26,12	14,54
2015	4617,01	3039,32	7656,33	16712,7	27,62	18,18
2016	4585,56	2711,93	7297,49	17514,6	26,18	15,48
2017	4677,2	2605,5	7282,7	18594,14	25,15	14,01
2018	4813,7	2918,4	7732,1	20189,6	23,84	14,45
2019	4895,2	2846,1	7741,3	20284,2	24,13	14,03
2020	5009,3	1893,5	6902,8	18383,8	104,94	39,67
2021	5479,7	1956,38	7436,08	22021,6	24,88	8,88
2022	7986,7	1948,7	9935,4	27688,9	28,84	7,038
2023	9015,5	2710,2	11725,7	32588,7	27,66	8,32

المصدر:

- Minister Des Finances, DGT, Situation Résumée des Opérations du Trésor pour la période, 2000-2021);
- la Banque d'Algérie, RAPPORT ANNUEL de la Banque d'Algérie EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE, 2022 -2023).

عرف حجم الإنفاق العام تزيادا مستمرا منذ عام 2000، فقد انتقلت قيمته من 1178,12 مليار دينار إلى 11725,7 مليار دينار في عام 2023، كما ارتفعت مساهمة الإنفاق العام في إجمالي الناتج المحلي من 28,74٪ عام 2000 إلى حوالي 36٪ في عام 2023.

شهدت فترة الدراسة حدوث العديد من الأزمات، منها الأزمة المالية العالمية لعام 2008 والتي أدت تداعياتها إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، حيث تراجعت وتيرة النشاط الاقتصادي، فعملت الدولة على اتباع سياسة مالية توسعية، من خلال رفع الإنفاق العام للتصدي لهذا التباطؤ، وذلك بزيادة حصة نفقات التسيير في إجمالي الإنفاق العام وتراجع حصة نفقات التجهيز (الإنفاق الرأسمالي).

وبالرغم من التراجع الذي عرفه إجمالي الناتج المحلي، والذي انخفض عام 2009 بنسبة 9,73٪ مقارنة بعام 2008، بعد انخفاض حجم وقيمة الإنتاج النفطي جراء الانخفاض في أسعار النفط الخام، إلا أن نسبة الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي شهدت ارتفاعا من 37,95٪ عام 2008 إلى 42,6٪ في عام 2009.

بعد الاستقرار الذي شهده الإنفاق العام في 2017، 2018 و 2019، عرف في عام 2020 تراجعا بنسبة 10,83٪ مقارنة بعام 2019 في ظرف تميز بأزمة صحية حادة وانخفاض في أسعار النفط، ونجم هذا الانخفاض في إجمالي النفقات بصفة كلية عن الانخفاض في الإنفاق الاستثماري، حيث تراجعت نفقات التجهيز بنسبة 33,47٪ بينما ارتفع الإنفاق الجاري خلال الأزمة (نفقات التسيير) بنسبة 2.33٪.

شهدت النفقات العامة خلال السنوات الأخيرة استقرارا نسبيا، حيث بعد التراجع المسجل عام 2020 ارتفع إجمالي الإنفاق العام بشكل كبير بين عامي 2022 و 2023، فقد قدرت الزيادة في نفقات الميزانية بـ 18,02٪ في عام 2023، فارتفعت النفقات العامة من 9935,4 مليار دينار عام 2022 إلى 11725,5 مليار دينار في عام 2022. وقد انعكست الزيادة الملحوظة في حجم الإنفاق العام عام 2023 على مساهمته في إجمالي الناتج المحلي والتي بلغت 35,98٪.

I - 3 تطور الإنفاق الحكومي على القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023):

إن لسياسات الإنفاق الحكومي أهمية حيوية في التأثير على أداء القطاع الفلاحي، فتذبذب الإنفاق الفلاحي وعدم استقراره يمثل عائقا لنمو الناتج الفلاحي.

الجدول (03): تطور الانفاق الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2023)

السنوات	نفقات التجهيز	نفقات التجهيز الفلاحية	نسبة نفقات التجهيز الفلاحية من نفقات التجهيز الكلية	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الانفاق الفلاحي من الناتج
2000	321,93	43,5	13,52	4098,8	1,06
2001	357,4	56,8	15,88	4227,1	1,34
2002	452,93	75,5	16,66	4522,8	1,67
2003	567,41	94,2	16,60	5247,5	1,79
2004	640,71	85,1	13,29	6150,4	1,38
2005	806,9	96,1	11,90	7562	1,27
2006	1015,14	112,9	11,12	8514,8	1,33
2007	1435,17	201,9	14,07	9362,7	2,16
2008	1973,2	308,6	15,64	11042,7	2,79
2009	1946,3	393,8	20,23	9968	3,95
2010	1807,83	335,6	18,56	11991,6	2,80
2011	1974,3	392,4	19,88	14519,8	2,70
2012	2275,54	301,3	13,24	16208,7	1,86
2013	1892,59	129,6	6,85	16643,8	0,78

1,18	17205,1	8,14	203,5	2501,44	2014
1,82	16712,7	10,00	303,9	3039,32	2015
1,15	17514,6	7,41	201	2711,93	2016
0,81	18594,14	5,82	151,7	2605,5	2017
1,05	20189,6	7,24	211,3	2918,4	2018
0,67	20284,2	4,75	135,2	2846,1	2019
2,15	18383,8	5,41	102,4	1893,5	2020
0,32	22021,6	3,56	69,7	1956,38	2021
0,13	27688,9	1,90	37	1948,7	2022
0,20	32588,7	2,36	64,0	2710,2	2023

المصدر:

- Arab Organization for Agricultural Development :<https://www.aoad.org/>

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تذبذبا في حجم نفقات التجهيز الفلاحية بين ارتفاع وانخفاض طوال فترة الدراسة، وكذلك الأمر بالنسبة لمساهمة هذه النفقات في إجمالي نفقات التجهيز فقد كانت متذبذبة وتأرجحت بين (1,90%-20,23%)، أما عن نسبة النفقات الفلاحية في إجمالي الناتج المحلي فهي لم تتجاوز 4% طول فترة الدراسة.

خلال فترة الدراسة استفاد القطاع الفلاحي من مخصصات في مختلف البرامج التنموية التي قامت بها الحكومة الجزائرية، بداية ببرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) والذي خصصت فيه الدولة مبلغ 65,4 مليار دينار لقطاع الفلاحة والصيد البحري، أي نسبة 12,46% من إجمالي المخصصات المالية لهذا البرنامج، بهدف زيادة النشاط الفلاحي وتحسين الإنتاج لمواجهة الطلب المحلي وكذا ترقية الصادرات الفلاحية. (بن أحمد، لباز، 2011، الصفحة 88)

واستمرت الدولة في التوسع في الإنفاق على قطاع الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، فقد استفاد هذا القطاع من البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، حيث خصص له ما قيمته 312 مليار دينار جزائري، والذي مثل نسبة 7,42% من إجمالي مخصصات البرنامج.

لتطلق الحكومة بعدها برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) ليكون مكملا للبرامج السابقة، والذي جاء ليعطي دفعة قوية لمختلف القطاعات الاقتصادية والتي من بينها قطاع الفلاحة والتنمية الريفية، فقد واصلت الحكومة الجزائرية جهودها في تطوير هذا القطاع الحيوي، وإن كانت نسبة المخصصات الموجهة لهذا القطاع هي الأقل مقارنة بالبرامج السابقة والتي بلغت 4,95% من إجمالي مخصصات البرنامج، بغلاف مالي بلغ 1000 مليار دينار (بلعور، الواعر، 2018، الصفحة 318)، إلا أنه أعلى مخصص تحصل عليه القطاع في البرامج التنموية المختلفة، والذي جاء لتمويل مختلف التحديات المعلنة والقرارات المتخذة في سياسة التجديد الفلاحي.

بعد الصدمة النفطية التي شهدتها العالم في السداسي الثاني من عام 2014، أطلقت الحكومة برنامج النموذج الاقتصادي الجديد للنمو (2015-2019) في إطار تنويع الاقتصاد الوطني وتقليص التبعية لإيرادات الصادرات النفطية، وقد حظي القطاع الفلاحي بحصة من هذا البرنامج والتي بلغت قيمتها 755,8 مليار دج، أي 7,75% من إجمالي مخصصات البرنامج.

I - 4 تطور الناتج الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023):

بلغت حصة الناتج الفلاحي إلى إجمالي الناتج المحلي كنسبة متوسطة خلال فترة الدراسة 10,10%، ويأتي قطاع الفلاحة في المرتبة الثالثة بعد قطاعي الخدمات والمحروقات من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023. حيث تبقى هذه النسبة ضعيفة لدولة بحجم الجزائر التي تعد أكبر دولة في قارة إفريقيا من حيث المساحة، وبالنظر إلى ما تحوز عليه من موارد ومؤهلات طبيعية وكذا تعدد المناخات.

الجدول (04): تطور مساهمة الناتج الفلاحي في إجمالي الناتج المحلي للفترة (2000-2023)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج الفلاحي	%
2000	4098,8	346,2	8,45
2001	4227,1	412,1	9,75
2002	4522,8	417,2	9,22
2003	5247,5	515,3	9,82
2004	6150,4	580,5	9,44
2005	7562	581,6	7,69
2006	8514,8	641,3	7,53
2007	9362,7	704,2	7,52
2008	11042,7	727,4	6,59
2009	9968	931,3	9,34
2010	11991,6	1015,3	8,47
2011	14519,8	1183,2	8,15
2012	16208,7	1421,7	8,77
2013	16643,8	1640	9,85
2014	17205,1	1771,5	10,30
2015	16712,7	1935,1	11,58
2016	17514,6	2140,3	12,22
2017	18594,14	2281,9	12,27
2018	20189,6	2491,1	12,34
2019	20284,2	2429,4	11,98
2020	18383,8	648,6	03,53
2021	22021,6	2869,6	13,03
2022	27688,9	3207,8	11,59
2023	32588,7	4204,4	12,90

المصدر:

- Arab Organization for Agricultural Development :<https://www.aoad.org/>
من خلال الجدول أعلاه نلاحظ الارتفاع المستمر للناتج الفلاحي طيلة فترة الدراسة باستثناء عام 2020، حيث أثرت أزمة جائحة كوفيد 19 على مختلف الأنشطة الاقتصادية، ومن ضمنها النشاط الفلاحي، والذي تراجع أدائه خلال هذا العام بسبب

الاجراءات التي اتخذتها الحكومة والتي تهدف إلى الحد من انتشار الجائحة، حيث قلت حركة العمل الإنتاجي والنقل الداخلي والخارجي للسلع الغذائية، وازدادت صعوبة الوصول إلى الأسواق مما أثر على الإنتاج والعرض وكذا الأسعار، فأدت تلك الظروف مجتمعة إلى انخفاض الناتج الفلاحي من حوالي 2429,4 عام 2019 إلى حوالي 648,6 عام 2020، أي بنسبة انخفاض بلغت حوالي 73,3٪، (حيث شكل الناتج الفلاحي 03,53٪ من إجمالي الناتج المحلي وهي أقل نسبة له خلال فترة الدراسة). بالإضافة إلى أسباب أخرى تتحكم في أداء القطاع الفلاحي كالتقلبات الجوية، الأمطار ومحدودية الموارد المائية، هجرة سكان الريف للمدينة، تراجع نسبة العاملين بالزراعة، ضعف الاستثمار في الزراعة والاتجاه نحو الاستثمار في القطاعات الأعلى عائداً. أما عن مساهمة الناتج الفلاحي في إجمالي الناتج المحلي فقد تراوحت بين (3,53٪-13,03٪) خلال فترة الدراسة، وإذا ما أسقطنا تلك النسبة على البرامج التنموية سالفة الذكر، فنجد أنها بلغت 9,56٪ في برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، و7,73٪ في البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، و9,10٪ في برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)، و12,07٪ في برنامج النموذج الاقتصادي الجديد للنمو (2015-2019).

نلاحظ تراجعاً في نسبة الناتج الفلاحي إلى إجمالي الناتج المحلي عام 2022، حيث مثلت الحرب الروسية الأوكرانية أبرز تحدٍ للأمن الغذائي في الوطن العربي، والتي ظهرت آثارها مع نهاية عام 2022، والمتمثلة في الارتفاع الكبير في أسعار المواد الغذائية والسلع الزراعية ومدخلات الإنتاج الزراعي (منها الوقود والأسمدة) وأسعار الطاقة لتساهم في زيادة تكاليف الإنتاج الزراعي، بالإضافة إلى تقليل المعروض من السلع الزراعية والمواد الغذائية.

فتدعو هذه الأزمة إلى تعزيز مساعي الدولة نحو تحقيق الأمن الغذائي ذاتياً من خلال زيادة الاستثمارات الفلاحية، ولا سيما في ظل وجود موارد زراعية غير المستغلة.

II- التحليل القياسي والاقتصادي لأثر متغيرات السياسة المالية على الناتج الفلاحي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2023):

إن التطورات الاقتصادية في الجزائر منذ سنة 2000 إلى غاية 2023 تقود إلى التساؤل عن مدى تأثير السياسة المالية على القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري، وعليه يتناول هذا الجزء دراسة قياسية تحليلية لمتغيرات الدراسة.

II- 1 تعريف وتوصيف نموذج الدراسة:

نعتمد من خلال دراستنا على متغير الناتج الفلاحي (المتغير التابع)، أما المتغيرات المستقلة المستخدمة تشمل كل من: الإنفاق العام، إيرادات المحروقات، إيرادات خارج المحروقات، الإنفاق الفلاحي، والتي نلخصها من خلال الجدول التالي:

الجدول (05): تعريف المتغيرات المستخدمة في الدراسة خلال الفترة (2000-2023)

المتغير	الرمز	المتغير التابع
الناتج الفلاحي	AGRI	المتغيرات المستقلة
الإنفاق العام	GE	
إيرادات المحروقات	REC	
إيرادات خارج قطاع المحروقات.	RECT	

الإنفاق الفلاحي	GEG	
-----------------	-----	--

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- ✓ la Banque d'Algérie site in: <https://www.bank-of-algeria.dz>.
- ✓ DGT, Situation Résumée des Opérations du Trésor.
- ✓ Arab Organization for Agricultural Development :<https://www.aoad.org/>

تستخدم الدراسة بيانات سنوية عن الجزائر خلال الفترة (2000-2023)، حيث تم الحصول على هذه البيانات من قاعدة بيانات بنك الجزائر، وزارة المالية، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، وبلاستناد إلى النظرية الاقتصادية والدراسات التجريبية السابقة الخاصة بتأثير أثر أدوات السياسة المالية على الناتج الفلاحي، تم تقدير النموذج التالي:

$$AGRI = \alpha + \beta_1 GE + \beta_2 EGG + \beta_3 REC + \beta_4 RECT + \varepsilon_i$$

II - 2 اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة:

خطوة أولية في الدراسات القياسية، يجب القيام بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة لمعرفة خصائصها ودرجة تكاملها، نعلم في هذه الدراسة على اختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey Fuller test) ADF للكشف عن درجة تكامل متغيرات الدراسة، حيث يوضح الجدول التالي نتائج هذا الاختبار:

الجدول (06): نتائج اختبار (ADF) لجذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)						
Null Hypothesis: the variable has a unit root						
At Level						
		ARGI	GE	REC	RECT	GEG
With Constant	t-Statistic	0,083830	0,161007	0,713288	1.722374	-1.61893
	Prob.	0,9560	0.9626	0.9894	0.9992	0.4572
		n0	n0	n0	**	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.253650	-4.013566	-4.92223	1,887347	-1.498734
	Prob.	0,0626	0,0061	0.0037	0.6234	0.8002
		***	n0	n0	*	*
Without Constant & Trend	t-Statistic	2,509538	-6.766387	2.234613	4.192428	-0.971685
	Prob.	0.9952	0.0000	0.9932	0.9999	0.3620
		n0	n0	n0	n0	n0
At First Difference						
		ARGI	GE	REC	RECT	GEG
With Constant	t-Statistic	-4.313145	-4.01356	-7.15088	-4.82396	-4.13695
	Prob.	0.0034	0.0061	0.0000	11 0.00	0.0044
		*	n0	n0	*	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-4,021179	-3.89376	-7.29196	-5.572108	-4.46373

	Prob.	0.0253	0.0312	0.0000	0.0012	0.0101
		n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.820602	-2.55759	-6.24451	-13.0142	-4.23882
	Prob.	0.0000	0.0132	0.0000	0.0000	0.0002

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برمجية (EViews₁₂).

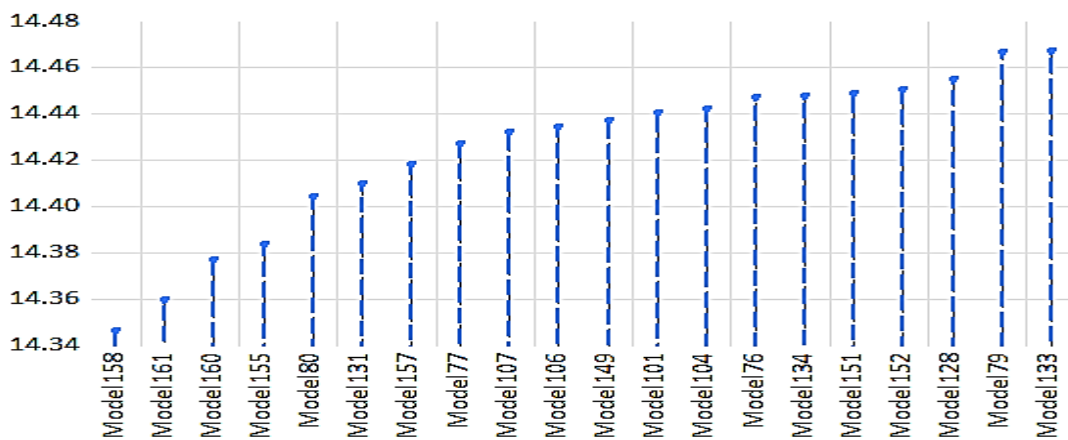
يتضح من خلال نتائج اختبار ديكي فولر (ADF) لجذر الوحدة أنه عند مقارنة القيم المحسوبة مع القيم المجدولة عند مستوى معنوية 5%، $\alpha = 5\%$ ، أن كل من: الناتج الفلاحي (ARGI)، الإنفاق العام (GE)، إيرادات قطاع المحروقات (REC)، إيرادات خارج قطاع المحروقات (RECT)، الإنفاق الفلاحي (GEG)، غير مستقرة عند المستوى، وعند إجراء الفروقات من الدرجة الأولى (1st Difference) وإعادة إجراء اختبار (ADF) أصبحت متكاملة من الدرجة الأولى أي من الشكل (1).I.

II - 3 تحديد فترات الإبطاء المثلى:

لاختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، لا بد من تقدير نموذج (ARDL)، وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على معيار (AIC : Akaike Information Criterion) لتحديد التأخيرات الزمنية المثلى، وبالتالي سيكون النموذج الملائم هو النموذج الذي من خلاله يتم الحصول على أدنى قيمة لهذا المعيار، حيث يوضح الشكل الموالي نتائج الاختبار:

الشكل (01): تحديد عدد التأخيرات في نموذج (ARDL)

Akaike Information Criteria (top 20 models)



المصدر: مخرجات برمجية (EViews₁₂).

من خلال نتائج الشكل رقم (01) أعلاه لفترات الإبطاء الزمني المثلى لمتغيرات المستخدمة في الدراسة، يتضح أن النموذج فترة الإبطاء المثلى من الشكل (1,0,0,4,1) ARDL، أي بقيمة تقدر (14,346).

II - 4 اختبار مقارنة الحدود:

يهدف اختبار الحدود (Bounds Test) إلى اختبار ما إذا كانت هناك علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة. فحسب اختبار الحدود (Bounds Test)، إذا كانت قيمة الإحصائية (F-statistic) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة فإننا نرفض فرضية عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإنه في هذه الحالة لا نستطيع رفض فرضية عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل. والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار:

الجدول (07): نتائج اختبار (ARDL Bounds Test)

ARDL Bounds Test

Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	k
F-statistic	11.70982	4
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2,2	3,09
5%	2,56	3,49
2,5%	2,88	3,87
1%	3,29	4,37

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برمجية (EViews₁₂).

أظهرت نتائج الجدول رقم (07) لاختبار التكامل المشترك (ARDL Bounds Test)، أن القيمة الإحصائية (F-statistic) تساوي 11.70982 وهي أكبر من القيم الحرجة للحد الأعلى عند مستوى معنوية 1% و 5% و 2,5% و 10%، وهذه النتيجة تدل على وجود علاقة توازني طويلة الأجل بين متغيرات نموذج الدراسة، أي ووفقاً لذلك يتم رفض الفرضية الصفرية، وتقبل الفرضية البديلة.

II - 5 تقدير نموذج العلاقة قصيرة الأجل (ARDL-ECM):

تتمثل العلاقة قصيرة الأجل في تقدير نموذج تصحيح الخطأ، حيث يمثل التعبير عن المتغيرات المستعملة في نموذج الدراسة بصيغة الفروق، بالإضافة إلى حد تصحيح الخطأ بتباطؤ لمدة زمنية واحدة $CointEq(-1)$ كمعيار تفسيري، ويقاس حد تصحيح الخطأ سرعة تكيف الاختلال في الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل، حيث يوضح الجدول الموالي نتائج التقدير:

الجدول رقم (08): نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(AGRG(-1))	6.069370	1.129866	5.371760	0.0017
D(AGRG(-2))	3.607022	0.577739	6.243338	0.0008
D(GE)	-0.173017	0.099911	-1.731718	0.1340
D(GE(-1))	-0.638591	0.135526	-4.711956	0.0033
D(GEG)	2.061530	0.944178	2.183413	0.0717
D(GEG(-1))	6.669235	1.270598	5.248895	0.0019
D(REC)	-0.293182	0.203783	-1.438700	0.2003
D(RECT)	1.830619	0.367309	4.983865	0.0025
D(RECT(-1))	-1.310224	0.306536	-4.274287	0.0052
CointEq(-1)*	-7.874226	1.280427	-6.149687	0.0008

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برمجية (EViews₁₂).

يوضح الجدول (08) نتائج التقدير، نلاحظ خلالها أن معامل تصحيح الخطأ جاءت قيمته سالبة ومعنوية (-7.874226)، وهذه النتيجة تؤكد على وجود علاقة توازنية قصيرة الأجل بين المتغيرات المدرجة في نموذج الدراسة، كما تبين قيمة معلمة تصحيح الخطأ أن حوالي 7.87% من الاختلال قصير الأجل في قيمة الناتج الفلاحي في الفترة السابقة يمكن تصحيحه في الفترة

الحالية، أي حوالي شهرين عند حدوث أي تغير أو صدمة في المتغيرات التفسيرية، كما يتضح كذلك من خلال نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل ما يلي:

- معلمة الأجل القصير للمتغير الإنفاق العام: جاءت سالبة وغير معنوية عند مستوى 5%، حيث بلغت (-) $(D(GE)=0.173017)$ ، وباحتمال $(prob=0.1340)$ ، أي لا يوجد أثر بين الإنفاق العام والنتائج الفلاحي في الأجل القصير، وهذه النتيجة لا تتفق مع النظرية الاقتصادية، ولكن تتفق مع واقع الاقتصاد الجزائري؛
- معلمة الأجل القصير للمتغير الإنفاق الفلاحي: جاءت موجبة وغير معنوية عند مستوى 5% حيث بلغت $(D(GEG)=2.061530)$ ، وباحتمال $(prob=0.0717)$ أي أن الإنفاق الفلاحي لا يؤثر على الناتج الفلاحي في الأجل القصير، وهذه النتيجة لا تتفق مع النظرية الاقتصادية، ولكن تتفق مع واقع الاقتصاد الجزائري؛
- معلمة الأجل القصير للمتغير إيرادات المحروقات: جاءت سالبة وغير معنوية عند مستوى 5%، حيث بلغت (-) $(D(REC)=0.293182)$ وباحتمال $(prob=0.2003)$ ، أي أن إيرادات قطاع المحروقات لا تؤثر على الناتج الفلاحي في الأجل القصير، وهذه النتيجة لا تتفق مع النظرية الاقتصادية، ولكن تتفق مع واقع الاقتصاد الجزائري.
- معلمة الأجل القصير للمتغير إيرادات خارج قطاع المحروقات: جاءت موجبة ومعنوية عند مستوى 5% حيث بلغت $(D(RECT)=1.830619)$ ، وباحتمال $(prob=0.0025)$ أي أن إجمالي إيرادات خارج المحروقات الجزائرية تؤثر على الناتج الفلاحي الاقتصادي في الأجل القصير، وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية، ومع واقع الاقتصاد الجزائري.

II - 5 اختبارات صلاحية وجودة النموذج القياسي:

تهدف الاختبارات التشخيصية للتحقق من مدى وجود بعض المشاكل القياسية التي تؤثر على قوة وجودة النموذج، حيث نلخص نتائج هذه الاختبارات في الجدول التالي:

الجدول (09): نتائج الاختبارات التشخيصية

الاختبار الإحصائي	قيمة الاختبار	قيمة الاحتمال	القرار
Serial Correlation (LM test)	0.824051	0.5016	قبول فرضية H_0 : عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي
Heteroskedasticity (Breusch-Pagan- White)	2.428956	0.1408	قبول فرضية H_0 : عدم وجود مشكلة اختلاف التباين
Normality (Jarque-Bera)	1,269114	0,530170	قبول فرضية H_0 : البواقي موزعة توزيعاً طبيعياً
Ramsey RESET Test	1.406714	0.2889	قبول فرضية H_0 : لا يعاني النموذج من مشكلة عدم التحديد

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برمجية (EViews12).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

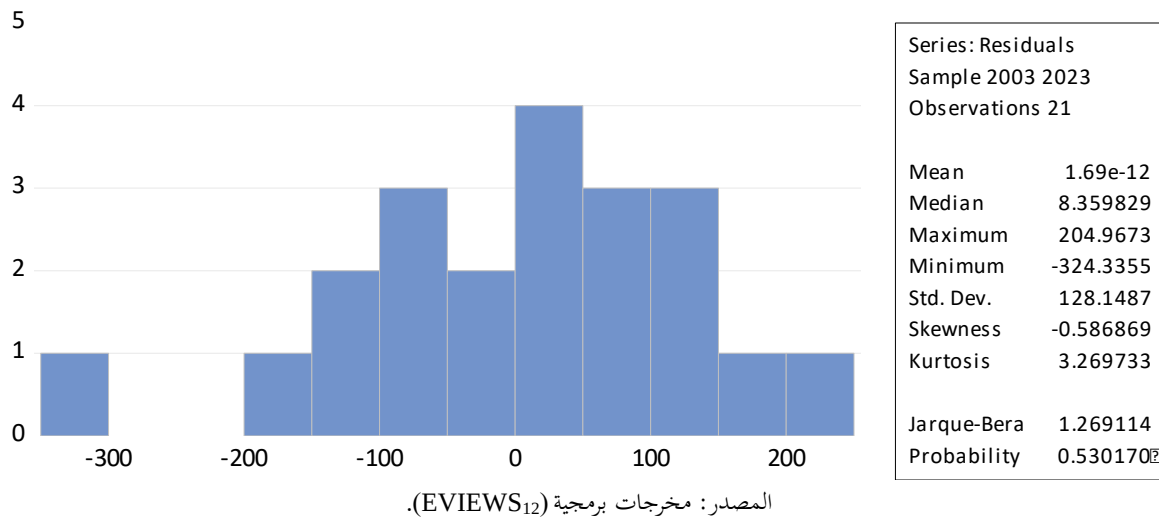
نلاحظ من خلال نتائج اختبار (LM test) قيمة الاحتمال لهذا الاختبار أكبر من 0.05 ونتيجة لذلك، نقبل فرض العدم (H_0) الذي ينص على عدم وجود ارتباط ذاتي ما بين البواقي، وبالتالي فإن نموذج الدراسة لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي؛

نلاحظ من نتائج اختبار (Breusch-Pagan- White) أن قيمة الاحتمال لهذا الاختبار أكبر من 0.05 ونتيجة لذلك، نقبل فرض العدم (H_0) الذي ينص على عدم وجود مشكلة اختلاف التباين، وبالتالي فإن نموذج الدراسة لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين؛

يشير اختبار (Ramsey RESET) أن نموذج الدراسة لا يعاني من مشكلة عدم ملائمة الشكل الدالي، حيث أن قيمة الاحتمال لهذا الاختبار أكبر من 0.05 من أجل فرضية العدم (H_0): لا تعاني الدالة من مشكلة عدم التحديد؛

قيمة الاحتمال لاختبار (Jarque-Bera) أكبر من 0.05، ونتيجة لذلك، نقبل فرض العدم (H_0) الذي ينص على أن البواقي موزعة توزيعاً طبيعياً، وبالتالي فإن بواقي نموذج الدراسة تتوزع توزيعاً طبيعياً؛

الشكل (02): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي



III- تحليل ومناقشة النتائج:

من خلال الدراسة التطبيقية القياسية التي قمنا بها في تحليل وقياس أثر السياسة المالية على الناتج الفلاحي للفترة (2000-2023)، توصلنا إلى عدة نتائج يمكن تفسيرها كالآتي:

- **بالنسبة للإنفاق الفلاحي:** الإنفاق الفلاحي لا يؤثر على الناتج الفلاحي في الأجل القصير والطويل، مما يدل على أن الإنفاق الفلاحي لا يساهم في الناتج الفلاحي الجزائري، وهو ما يؤكد أن الإنفاق الفلاحي مازال لا يوجه بشكل كاف وفعال نحو المجالات التي يمكن أن تحقق تأثيراً إيجابياً على الإنتاج الفلاحي الجزائري، ما يبين كذلك أن الاستثمارات الجزائرية وجهت نحو مشاريع أو برامج لا تلبي الاحتياجات الحقيقية للقطاع الفلاحي، وأن توزيع الموارد غير متوازن، مما يعني أن برامج التنمية في الجزائر لم تدرس بشكل صحيح في الاستثمار في المشروعات التي تعزز الإنتاجية المستدامة، وأن مجمل استثمارات السياسة المالية كلها تركز على حلول قصيرة الأجل مثل الدعم النقدي بدلاً من البنية التحتية أو البحث والتطوير الذي يؤثر على الإنتاجية الزراعية على المدى الطويل. هذه النتيجة توحى بأن الإنفاق الفلاحي في الجزائر ليس موجهاً بطريقة تضمن النمو المستدام في الناتج الفلاحي، أي أن هناك ضعف في التنسيق بين السياسات العامة والسياسات الفلاحية، مما أدى إلى عدم استفادة القطاع الفلاحي بشكل مباشر من الإنفاق الفلاحي الموجه إليه، وأن النفقات العامة الإجمالية تؤدي إلى تحسين بيئة الاقتصاد الكلي وتساهم بشكل غير مباشر في دعم القطاع الفلاحي، في حين أن الإنفاق الفلاحي المباشر في الجزائر قد لا يكون موجهاً بطريقة فعالة أو مستدامة لتعزيز الإنتاجية الزراعية؛

■ **بالنسبة للإنفاق العام:** الإنفاق العام لا يؤثر على الناتج الفلاحي في الأجل القصير، وهو ما يمكن تفسيره اقتصاديا بأن الاستثمارات الحكومية في القطاع الفلاحي الجزائري مازالت تحتاج إلى وقت لتؤتي ثمارها، لكن له تأثير موجب على إجمالي الناتج الفلاحي في الأجل الطويل، مما يعني أن الحكومة الجزائرية يمكنها تحسين إنتاج القطاع الفلاحي بشكل مستدام من خلال الاستمرار في الاستثمار في البنية التحتية، التكنولوجيا، التعليم، والأبحاث، والتدريب الفلاحي، حيث تحتاج هذه الاستثمارات إلى وقت لتحقيق النتائج، أي أن آثارها إيجابية وكبيرة على الناتج الفلاحي على المدى الطويل، كما تؤكد هذه النتيجة كذلك أهمية استمرارية وزيادة الاستثمار العام في الزراعة، لكنه يحتاج إلى فترة زمنية أطول لتحقيق فوائده الكاملة؛

■ **بالنسبة لإيرادات المحروقات:** إيرادات قطاع المحروقات لا تؤثر على الناتج الفلاحي في الأجل القصير، ولها تأثير سلبي على الناتج الفلاحي في الأجل الطويل، وعليه فإن الجباية البترولية تأثر سلبا في الناتج الفلاحي الجزائري في المدى الطويل في الاقتصاد الجزائري، هذه النتيجة تتفق بشكل كبير مع واقع الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات (النفط والغاز)، حيث يمكن تفسير هذه النتيجة بما يعرف بـ "المرض الهولندي"، أي أن الإيرادات الكبيرة في قطاع المحروقات الجزائري جعل الصادرات الفلاحية (المنتجات الفلاحية) أقل قدرة على المنافسة في الأسواق الدولية بسبب زيادة تكلفة الإنتاج المحلي مقارنة بالدول الأخرى. وأن الاعتماد الكبير على إيرادات المحروقات، تحول في الموارد الاقتصادية من القطاع الفلاحي إلى قطاع المحروقات، هذا ما أدى إلى إهمال القطاع الزراعي على المدى الطويل، مما يتسبب في تراجع الإنتاجية الفلاحية وعدم تطورها، أي الحكومة الجزائرية مازالت تركز على القطاع المحروقات وتعتبره الأكثر ربحية، وهو ما زال يضعف القدرة على الاستثمار في تحسين الإنتاج الزراعي والبنية التحتية المرتبطة به، أي أن مجمل الاستثمارات تركز في قطاع المحروقات؛

■ **معلمة الأجل القصير للمتغير إيرادات خارج قطاع المحروقات:** إجمالي إيرادات خارج المحروقات الجزائرية تؤثر إيجابيا على الناتج الفلاحي الاقتصادي في الأجل القصير والطويل، وعليه فإن الجباية العادية أصبحت تأثر إيجابيا في الناتج الفلاحي الجزائري، أي أن الجباية العادية في الآونة الأخيرة في الاقتصاد الجزائري أصبحت تلعب دورا حيويا في تمويل هذه الأنشطة الفلاحية، هذه النتيجة تكمن في الإعفاءات المقدمة للمنتوجات الفلاحية في الآونة الأخيرة، كما تفسر في المخصصات المالية الكبيرة الموجهة للقطاع الفلاحي بالدرجة الأولى من خلال برنامج التنويع الاقتصادي الأخير، الذي باشرها القطاع لتحديث الزراعة وتلبية الاحتياجات الوطنية بما يحقق الأمن الغذائي للبلاد، وهو ما ساعد على زيادة المنتج النهائي الفلاحي، حيث ساهم القطاع خلال سنة 2021 بما يفوق 13% من إجمالي الناتج الداخلي، لكن تبقى هذه النتيجة ظرفية، لأن القطاع مازال يواجه مجموعة من التحديات الهيكلية في مجال الاستثمارات لم تستخدم بكفاءة لتحقيق أفضل النتائج الممكنة.

الخلاصة

تعد السياسة المالية من الأدوات التي تستخدمها الحكومات في التأثير على النشاط الاقتصادي، حيث تساهم بشكل ملحوظ في تغيير هيكل وبنية الاقتصاد الوطني وتحقيق التنويع الاقتصادي، من خلال دعمها للقطاعات المنتجة خارج قطاع المحروقات، بهدف تنويع مصادر الدخل والتخلص من التبعية للإيرادات النفطية، ويعد القطاع الفلاحي من بين تلك القطاعات التي استفادت من الإصلاحات والقرارات التي اتخذتها الحكومة من خلال سياستها المالية.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج تتمثل في:

- منذ بداية عام 2000 اتخذت الحكومة الجزائرية مجموعة من التدابير تتعلق بتمويل القطاع الفلاحي، بهدف عصنة هذا القطاع من أجل تحسين الإنتاج الوطني، وقد جاءت مخصصات التمويل الفلاحي حسب برامج مختلفة، حيث استفادة هذا القطاع خلال الفترة (2001-2019) من ما قيمته 2133,2 مليار دينار من مخصصات تلك البرامج.
- من خلال تتبع مختلف التطورات التي عرفت أدوات السياسة المالية خلال فترة الدراسة، وجدنا أنها تأثرت بالعديد من الأزمات التي شهدها العالم، والتي من بينها الأزمة المالية العالمية لعام 2008 والأزمة النفطية التي شهدها العالم خلال السداسي الثاني من عام 2014، والتي أدت تداعياتها إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، حيث تراجعت وتيرة النشاط الاقتصادي، فعملت الدولة على اتباع سياسة مالية توسعية، من خلال رفع الإنفاق العام للتصدي لهذا التباطؤ، وذلك بزيادة حصة نفقات التسيير في إجمالي الإنفاق العام وتراجع حصة نفقات التجهيز؛
- أثرت أزمة جائحة كوفيد 19 على مختلف الأنشطة الاقتصادية، ومن ضمنها النشاط الفلاحي، والذي تراجع أداؤه خلال هذا العام بسبب الاجراءات التي اتخذتها الحكومة، والتي تهدف إلى الحد من انتشار الجائحة، حيث قلت حركة العمل الإنتاجي والنقل الداخلي والخارجي للسلع الغذائية، وازدادت صعوبة الوصول إلى الأسواق مما أثر على الإنتاج والعرض وكذا الأسعار، فأدت تلك الظروف مجتمعة إلى انخفاض الناتج الفلاحي؛
- مثلت الحرب الروسية الأوكرانية أبرز تحد للأمن الغذائي في الجزائر على غرار باقي دول العالم العربي، والتي ظهرت آثارها مع نهاية عام 2022، والمتمثلة في الارتفاع الكبير في أسعار المواد الغذائية والسلع الزراعية ومدخلات الإنتاج الزراعي (منها الوقود والأسمدة) وأسعار الطاقة لتساهم في زيادة تكاليف الإنتاج الزراعي، بالإضافة إلى تقليل المعروض من السلع الزراعية والمواد الغذائية، مما أدى إلى تراجع نسبة الناتج الفلاحي إلى إجمالي الناتج المحلي.
- تشكل الإيرادات البترولية جزءا هاما من الإيرادات العامة في الجزائر، بالرغم من تراجع أهميتها النسبية خلال السنوات الأخيرة، كما أن التقلبات في أسواق النفط العالمية تؤثر على مرونة السياسة المالية، حيث تتناقص مرونة هذه السياسة مع تراجع عائدات الصادرات النفطية. في حين أن نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في إجمالي الإيرادات العامة تسيير في إتجاه تصاعدي بفضل جهود تنويع الإيرادات، من خلال تعزيز حصيلة الإيرادات الضريبية لرفع مناعة الموازنة العامة إزاء تقلبات أسواق النفط.
- يقترن ضعف تطور النسيج الاقتصادي من حيث القيمة المضافة، على هيمنة الصناعات الاستخراجية على القطاع الصناعي، والذي زادت حصته في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ويرجع ذلك خاصة إلى ارتفاع أسعار النفط وزيادة عوائده، وفي المقابل تراجعت حصة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، مما ينذر بتفاقم تحديات الأمن الغذائي التي تواجه الجزائر. ومن خلال الدراسة القياسية تمكنا من اختبار الفرضيات المطروحة في بداية الدراسة وكانت نتائج الاختبار كما يلي:
- الإنفاق العام لا يؤثر على الناتج الفلاحي في الأجل القصير وهو ما ينفي صحة الشق الأول من الفرضية الأولى، لكن للإنفاق العام تأثير موجب على إجمالي الناتج الفلاحي في الأجل الطويل وهو ما يثبت صحة الشق الثاني من الفرضية الأولى؛
- الإنفاق الفلاحي لا يؤثر على الناتج الفلاحي في الأجل القصير والطويل، وهو ما ينفي صحة الفرضية الثانية؛
- إيرادات قطاع المحروقات لا تؤثر على الناتج الفلاحي في الأجل القصير وهو ما ينفي صحة الشق الأول من الفرضية الثالثة، ولها تأثير سلبي على الناتج الفلاحي في الأجل الطويل وهو ما يثبت صحة الشق الثاني من الفرضية الثالثة؛
- إجمالي إيرادات خارج المحروقات الجزائرية تؤثر إيجابيا على الناتج الفلاحي الاقتصادي في الأجل القصير والطويل، وهو ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

توصيات الدراسة:

- تدعو الأزمات التي شهدها العالم والتي أثرت تداعياتها على الاقتصاد الوطني، إلى تعزيز مساعي الدولة نحو تنويع مصادر الدخل وتغيير بنية الاقتصاد الوطني وتحقيق التنوع الاقتصادي، والسعي كذلك نحو تحقيق الأمن الغذائي ذاتيا من خلال زيادة الاستثمارات الفلاحية، ولا سيما في ظل وجود موارد زراعية غير مستغلة.
 - ضرورة العمل على وضع سياسات تهدف إلى الرفع من حصة الإنفاق الاستثماري خاصة في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية القادرة على توفير بيئة اقتصادية محفزة للنمو الاقتصادي كالمجال الفلاحي؛
 - ضرورة تطوير البنية التحتية الفلاحية وتحقيق عصرة للقطاع الفلاحي باستخدام التكنولوجيات الحديثة، بهدف تحسين أداء هذا القطاع وزيادة الإنتاج الفلاحي واستدامته.
- آفاق الدراسة:** يبقى موضوع الدراسة حقلًا واسعًا لدراسات أخرى مستقبلية، سواء من جانب السياسة المالية أو من جانب القطاع الفلاحي، ومن المواضيع التي يمكن أن تكون أبحاثًا مستقبلية نذكر ما يلي:
- دور التكنولوجيا في تحقيق التنمية الفلاحية المستدامة؛
 - أثر أدوات السياسة المالية على أداء القطاع الصناعي في الجزائر؛
 - دور الذكاء الاصطناعي في تحسين القدرة التنافسية للمشاريع الفلاحية؛

ملاحق

1. الاستقرارية:

استقرارية الناتج الفلاحي:

Null Hypothesis: AGRI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.083830	0.9560
Test critical values:		
1% level	-3.808546	
5% level	-3.020686	
10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: AGRI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.523650	0.0626
Test critical values:		
1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: AGRI has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	2.509538	0.9952
Test critical values:		
1% level	-2.685718	
5% level	-1.959071	
10% level	-1.607456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(AGRI) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.313145	0.0034
Test critical values: 1% level	-3.808546	
5% level	-3.020686	
10% level	-2.650413	

Null Hypothesis: D(AGRI) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.021179	0.0253
Test critical values: 1% level	-4.498307	
5% level	-3.658446	
10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(AGRI) has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.820602	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.674290	
5% level	-1.957204	
10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

استقرارية الاتفاق العام

Null Hypothesis: GE has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.161007	0.9629
Test critical values: 1% level	-3.788030	
5% level	-3.012363	
10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(GE) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.013566	0.0061
Test critical values: 1% level	-3.788030	
5% level	-3.012363	
10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(GE,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.766387	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.808546	
5% level	-3.020686	
10% level	-2.650413	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(GE) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.013566	0.0061
Test critical values: 1% level	-3.788030	
5% level	-3.012363	
10% level	-2.646119	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(GE) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.893764	0.0312
Test critical values: 1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(GE) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.557592	0.0132
Test critical values: 1% level	-2.674290	
5% level	-1.957204	
10% level	-1.608175	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

إيرادات قطاع المحروقات

Null Hypothesis: REC has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.713288	0.9894
Test critical values: 1% level	-3.788030	
5% level	-3.012363	
10% level	-2.646119	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: REC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.920223	0.0037
Test critical values: 1% level	-4.440739	
5% level	-3.632896	
10% level	-3.254671	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: REC has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	2.344613	0.9932
Test critical values: 1% level	-2.679735	
5% level	-1.958088	
10% level	-1.607830	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(REC) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.150882	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.788030	
5% level	-3.012363	
10% level	-2.646119	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(REC) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.244517	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.679735	
5% level	-1.958088	
10% level	-1.607830	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

إيرادات خارج قطاع المحروقات

Null Hypothesis: RECT has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.722374	0.9992
Test critical values: 1% level	-3.808546	
5% level	-3.020686	
10% level	-2.650413	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: RECT has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.887347	0.6234
Test critical values: 1% level	-4.498307	
5% level	-3.658446	
10% level	-3.268973	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: RECT has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	4.192428	0.9999
Test critical values: 1% level	-2.685718	
5% level	-1.959071	
10% level	-1.607456	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(RECT) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.823926	0.0011
Test critical values: 1% level	-3.808546	
5% level	-3.020686	
10% level	-2.650413	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(RECT) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.572108	0.0012
Test critical values: 1% level	-4.498307	
5% level	-3.658446	
10% level	-3.268973	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis : D(RECT) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob. *
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.130142	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.708094	
5% level	-1.962813	
10% level	-1.606129	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

الإنفاق الفلاحي

Null Hypothesis: GEG has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.618963	0.4572
Test critical values: 1% level	-3.752946	
5% level	-2.998064	
10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: GEG has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.498734	0.8002
Test critical values: 1% level	-4.416345	
5% level	-3.622033	
10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: GEG has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.791685	0.3620
Test critical values: 1% level	-2.669359	
5% level	-1.956406	
10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(GEG) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.136594	0.0044
Test critical values: 1% level	-3.769597	
5% level	-3.004861	
10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(GEG) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.463731	0.0101
Test critical values: 1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(GEG) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.238825	0.0002
Test critical values: 1% level	-2.674290	
5% level	-1.957204	
10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

1. اختبار التكامل المشترك

Dependent Variable: AGRI
Method: ARDL
Date: 10/11/24 Time: 14:14
Sample (adjusted): 2003 2023
Included observations: 21 after adjustments
Maximum dependent lags: 3 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (3 lags, automatic): GE GEG REC RECT
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 768
Selected Model: ARDL(2, 3, 2, 0, 3)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
AGRI(-1)	-0.797375	0.193582	-4.119054	0.0062
AGRI(-2)	0.963400	0.919096	1.048203	0.3349
GE	0.227249	0.148784	1.527376	0.1775
GE(-1)	-0.223976	0.264309	-0.847404	0.4293
GE(-2)	0.182408	0.151351	1.205193	0.2735
GE(-3)	0.492958	0.251990	1.956259	0.0982
GEG	-4.514039	2.089320	-2.160531	0.0740
GEG(-1)	3.261556	2.465016	1.323138	0.2340
GEG(-2)	-2.404419	1.085829	-2.214362	0.0687
REC	0.884434	0.357342	2.475035	0.0481
RECT	-0.535806	0.921021	-0.581752	0.5819
RECT(-1)	0.605435	0.917198	0.660092	0.5337
RECT(-2)	-0.430075	1.070565	-0.401727	0.7018
RECT(-3)	-0.987014	0.407473	-2.422279	0.0517
C	-103.8500	205.5836	-0.505147	0.6315
R-squared	0.988346	Mean dependent var		1615.310
Adjusted R-squared	0.961152	S.D. dependent var		1024.521
S.E. of regression	201.9328	Akaike info criterion		13.62956
Sum squared resid	244661.1	Schwarz criterion		14.37564
Log likelihood	-128.1103	Hannan-Quinn criter.		13.79148
F-statistic	36.34449	Durbin-Watson stat		3.127407
Prob(F-statistic)	0.000126			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

2. اختبار مقارنة الحدود:

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	11.70982	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

3. نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل:

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(AGRG)
Selected Model: ARDL(3, 2, 2, 1, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 10/11/24 Time: 16:18
Sample: 2000 2023
Included observations: 21

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(AGRG(-1))	6.069370	1.129866	5.371760	0.0017
D(AGRG(-2))	3.607022	0.577739	6.243338	0.0008
D(GE)	-0.173017	0.099911	-1.731718	0.1340
D(GE(-1))	-0.638591	0.135526	-4.711956	0.0033
D(GEG)	2.061530	0.944178	2.183413	0.0717
D(GEG(-1))	6.669235	1.270598	5.248895	0.0019
D(REC)	-0.293182	0.203783	-1.438700	0.2003
D(RECT)	1.830619	0.367309	4.983865	0.0025
D(RECT(-1))	-1.310224	0.306536	-4.274287	0.0052
CointEq(-1)*	-7.874226	1.280427	-6.149687	0.0008
R-squared	0.963037	Mean dependent var	180.3429	
Adjusted R-squared	0.932795	S.D. dependent var	666.5495	
S.E. of regression	172.7956	Akaike info criterion	13.44785	
Sum squared resid	328441.7	Schwarz criterion	13.94524	
Log likelihood	-131.2024	Hannan-Quinn criter.	13.55580	
Durbin-Watson stat	2.522213			

4. نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل:

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(AGRG)
Selected Model: ARDL(3, 2, 2, 1, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 10/11/24 Time: 16:24
Sample: 2000 2023
Included observations: 21

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1128.219	483.6704	2.332619	0.0584
AGRG(-1)*	-7.874226	2.814975	-2.797263	0.0313
GE(-1)	0.597592	0.175109	3.412688	0.0143
GEG(-1)	-3.177229	1.339600	-2.371774	0.0554
REC(-1)	-1.034538	0.564722	-1.831942	0.1167
RECT(-1)	3.736549	1.675923	2.229546	0.0673
D(AGRG(-1))	6.069370	2.667710	2.275124	0.0632
D(AGRG(-2))	3.607022	1.294965	2.785420	0.0318
D(GE)	-0.173017	0.234232	-0.738656	0.4880
D(GE(-1))	-0.638591	0.205294	-3.110616	0.0208
D(GEG)	2.061530	2.277504	0.905171	0.4003
D(GEG(-1))	6.669235	2.265124	2.944313	0.0258
D(REC)	-0.293182	0.489912	-0.598438	0.5714
D(RECT)	1.830619	0.959046	1.908791	0.1049
D(RECT(-1))	-1.310224	1.067550	-1.227319	0.2657

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GE	0.075892	0.023595	3.216470	0.0182
GEG	-0.403497	0.182200	-2.214582	0.0687
REC	-0.131383	0.034467	-3.811834	0.0088
RECT	0.474529	0.055706	8.518491	0.0001
C	143.2800	25.28372	5.666888	0.0013

$$EC = AGRG - (0.0759*GE - 0.4035*GEG - 0.1314*REC + 0.4745*RECT + 143.2800)$$

5. اختبارات صلاحية وجودة النموذج القياسي

مشكلة عدم التحديد

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: AGRG AGRG(-1) AGRG(-2) AGRG(-3) GE GE(-1) GE(-2) GEG GEG(-1) GEG(-2) REC REC(-1) RECT RECT(-1) RECT(-2) C

	Value	df	Probability
t-statistic	1.186050	5	0.2889
F-statistic	1.406714	(1, 5)	0.2889
Likelihood ratio	5.206079	1	0.0225
F-test summary:			
	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	72115.50	1	72115.50
Restricted SSR	328441.7	6	54740.28
Unrestricted SSR	256326.2	5	51265.23
LR test summary:			
	Value		
Restricted LogL	-131.2024		
Unrestricted LogL	-128.5994		

وجود مشكلة الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.824051	Prob. F(2,4)	0.5016
Obs*R-squared	6.127745	Prob. Chi-Square(2)	0.0467

مشكلة اختلاف التباين

Heteroskedasticity Test: White
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	2.428956	Prob. F(14,6)	0.1408
Obs*R-squared	17.85042	Prob. Chi-Square(14)	0.2137
Scaled explained SS	1.653702	Prob. Chi-Square(14)	1.0000

المراجع:

- 1- لوالبية فوزي، وآخرون. (2020). "أثر السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر" الفترة (1997-2017) أنموذجا". مجلة المعيار، المجلد 11 (03).
- 2- الواعر لخميسي. (2022). "أثر بعض المتغيرات التكميلية على قيمة الناتج الفلاحي في الجزائر دراسة قياسية: باستخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي (Var)". مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي، 09(02).
- 3-Abimbola Oluwaseun Oladipo, Ilemobola Oyefabi, Abdul Yusuf. (2020). **"Impact of Fiscal Policy on Agricultural Output in Nigeria"** . International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, 10(8) .
- 4-Minister Des Finances, DGT, **"Situation Résumée des Opérations du Trésor pour la période (2000-2021)"**.
- 5- la Banque d'Algérie. (2022 -2023), **"RAPPORT ANNUEL de la Banque d'Algérie EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE"**.
- 6- la Banque d'Algérie, Disponible sur le site : <https://www.bank-of-algeria.dz>
- 7- Arab Organization for Agricultural Development :<https://www.aoad.org/>
- 8- بن أحمد الأخضر، ولباز الأمين. (2012). "الاستثمارات العامة في الجزائر وانعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية الكلية-دراسة تقييمية للفترة الممتدة بين (2001-2010)". مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية: دراسات اقتصادية، 20 (1).
- 9- سليمان بلعور، ولخميسي الواعر. (2018). "دور سياسة التجديد الفلاحي التي تضمنها البرنامج الخماسي 2009-2014 في تعزيز رأسمال القطاع الفلاحي الجزائري"، مجلة الباحث الاقتصادي، 05.